أسعار المستهلكين شهدت في مايو ارتفاعاً في أربع مجموعات رئيسية

«الإحصاء»: ارتفاع التضخم محلياً بمعدل 2.96 في المئة

«كونا»: اظهرت بيانات الادارة المركزية للاحصاء ارتفاع الارقام القياسية لاسعار المستهلكين «التضخم» في الكويت بمعدل 2.96 في المئة في شهر مايو الماضي مقارنة بالشهر ذاته من عام 2012 وذلك على الاساس السنوي الجديد «2007».

وقالت الادارة في تقريرها الشهري الخاص بالتحليل الاحصائي للارقام القياسية لاسعار المستهلكين عن مايو الماضي وخصت بنشره «كونا» امس ان معدل التضخم في الكويت على اساس شهري استقر دون تغيير في ذلك الشهر مقارنة بسابقه «ابريل الماضي» وذلك نتيجة ارتفاع اسعار بعض المجموعات الرئيسية المؤثرة في حركة الارقام القياسية وانخفاض البعض الآخر.

واضافت ان الرقم القياسي الشهري لاسعار المستهلكين شهد في مايو الماضي ارتفاعا في أربع من مجموعاته الرئيسية المؤثرة في حركة الارقام الاقياسية وانخفاضا في اربع أخرى.

وذكرت ان اربع مجموعات استقرت على معدلاتها السابقة دون تغيير وذلك على أساس شهري «توزع المواد والخدمات والسلع الاكثر استهلاكا من قبل الافراد والاسر على 12 مجموعة رئيسية وفق تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض الصادر عن توصيات مكتب الاحصاء التابع للامم المتحدة».

وبينت ان المجموعة الرئيسية التي شهدت أكبر ارتفاع في معدل التضخم لها خلال مايو الماضي على أساس سنوي كانت مجموعة «السجائر والتبغ» بنسبة 8.56 في المئة في حين شهدت مجموعة «التعليم» أقل ارتفاع بمعدل التضخم وبنسبة 0.08 في المئة على اساس سنوي كذلك.

ولفتت «الاحصاء» الى أن المجموعة الرئيسية التي شهدت أكبر انخفاض في معدل التضخم لها خلال مايو الماضي على أساس سنوي كانت مجموعة «الكساء ومليوسات القدم» وبنسبة 0.63 في المئة فيما لم تشهد مجموعة «المطاعم والفنادق» أي تغيير عند معدلها المسجل في ابريل الماضي.

وأشارت الى أن الرقم القياسي للمجموعة الرئيسية الاولى «الاغذية والمشروبات» ارتفع في شهر مايو الماضي بنسبة 6.3 في المئة مقارنة بالشهر ذاته من 2012 في وقت شهدت المجموعة ارتفاعا شهريا بنسبة 0.14 في المئة مقارنة مع شهر ابريل الماضي.

وقالت ان خمس مجموعات فرعية ضمن هذه المجموعة شهدت ارتفاعا في أسعارها القياسية على أساس شهري مقارنة مع شهر أبريل الماضي وهي مجموعات «منتجات الالبان والبيض» التي ارتفعت بواقع 0.83 في المئة و«الزيوت والدهون» بـ0.44 في المئة لافتة الى ارتفاع «الفواكه الطازجة» بواقع 0.49 في المئة و«الخضراوات الطازجة» بـ0.19 في المئة و«السكر ومنتجاته» بـ0.23 في المئة.

وقالت ان ثلاث مجموعات فرعية ضمن هذه المجموعة شهدت انخفاضا في أسعارها القياسية على اساس شهري وهي مجموعات «الحبوب والخبز» بـ0.25 في المئة و«المشروبات» بـ0.59 في المئة و«مواد غذائية اخرى» بنسبة 0.67 في المئة في حين شهدت مجموعة «اللحوم والدجاج والاسماك» استقرارا عند معدلها السابق في ابريل دون تغيير.

وذكرت ان الرقم القياسي للمجموعة الرئيسية الثانية «السجائر والتبغ» ارتفع في مايو الماضي بنسبة 8.56 في المئة على أساس سنوي فيما انخفض بنسبة 0.37 في المئة على أساس شهري «وشهدت مجموعتان فرعيتان ضمن هذه المجموعة هما «السجائر» و«تبغ الشيشة» انخفاضا وارتفاعا في أسعارهما على التوالي بنسبة 0.6 في المئة للاولى وبنسبة 2.91 في المئة للثانية وذلك على أساس شهري».

وبينت ان الرقم القياسي للمجموعة الرئيسية الثالثة «الكساء ومليوسات القدم» انخفض في مايو بنسبة 0.63 في المئة على أساس سنوي بينما ارتفع بنسبة 0.4 في المئة على أساس شهري مرجعة الارتفاع الى ما شهدته مجموعتان فرعيتان في المجموعة الرئيسية من تغيرات بالاسعار على أساس شهري حيث ارتفعت اسعار مجموعة «الملابس» بنسبة 0.39 في المئة ومجموعة «ملبوسات القدم» بنسبة 0.17 في المئة.

وأشارت الى أن المجموعة الرئيسية الرابعة وهي «خدمات المسكن» سجلت ارتفاعا في معدل التضخم «الرقم القياسي» خلال شهر مايو الماضي بنسبة 3.18 في المئة على أساس سنوي في حين استقر المعدل على اساس شهري عند سابقه في شهر ابريل دون تغيير.

وقالت «الاحصاء» ان المجموعة الرئيسية الخامسة «المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة» بلغ فيها معدل التضخم «الرقم القياسي» في مايو الماضي 2.19 في المئة على أساس سنوي بينما انخفض بنسبة 0.15 في المئة في الشهر ذاته على أساس شهري.

وبينت أن ثلاث مجموعات فرعية ضمن هذه المجموعة تغيرت فيها الاسعار على أساس شهري في مايو هي مجموعة «الاثاث والمفروشات والسجاد» التي شهدت انخفاضا في أسعارها بنسبة 0.55 في المئة كما شهدت مجموعة «الاجهزة الكهربائية» انخفاضا بنسبة 0.22 في المئة بينما استقرت مجموعة «السلع والخدمات المنزلية وأعمال الصيانة» عند معدلها السابق في ابريل الماضي دون تغيير

وقالت «الاحصاء» في تقريرها ان المجموعة الرئيسية السادسة «الصحة» سجلت ارتفاعا في معدل التضخم السنوي خلال شهر مايو الماضي وبنسبة 1.84 في المئة في حين استقر الرقم القياسي «أي التضخم» لها عند القياس على أساس شهري عند معدله السابق في شهر ابريل الماضي دون تغيير.

وأضافت ان مجموعة «النقل» الرئيسية السابعة سجلت ارتفاعا في معدل التضخم السنوي بنسبة 1.74 في المئة خلال مايو الماضي كما سجلت ارتفاعا في المعدل بنسبة 0.08 في المئة على أساس شهري «وارتفعت اسعار المجموعة الفرعية «تشغيل معدات النقل الشخصية» بنسبة 0.17 في المئة في حين انخفضت المجموعة الفرعية «شراء المركبات» بنسبة 0.08 في المئة على أساس شهري».

ارتفاع التضخم محليا

«الراجحي» يوزع 2250 مليون ريال أرباحاً

أعلن سليمان الزبن الرئيس التنفيذي لمصرف الراجحي ان مجلس الإدارة قرر توزيع مبلغ 2.250 مليون ريال أرباحا على المساهمين عن النصف الأول من العام الحالي بواقع 1.5ريال لكل سهم بعد خصم الزكاة، بنسبة 15 في المئة من القيمة الاسمية للسهم.

وتعتبر هذه التوزيعات أعلى من توزيعات الفترة المماثلة من العام السابق بنسبة 20 في المئة . وستكون أحقية الأرباح للمساهمين المقيدين بسجل المصرف نهاية تداول يوم الأحد الموافق 2013/07/14. على ان يتم بإذن الله البدء بتحويل الأرباح إلى حسابات المساهمين المربوطة بالمحافظ الاستثمارية الموجودة فيها الأسهم اعتبارا من يوم الأحد الموافق 2013/07/21.

وأوضح الزبن أن توزيع هذه الأرباح يأتي تأكيدا لسعي مجلس إدارة المصرف الدائم والهادف لتحقيق عوائد مجزية ومستمرة لمساهمي المصرف.

الأردن يشتري 100 ألف طن من القمح في مناقصة

باريس – «رويترز»: قال تجار أوروبيون أمس إن الأردن اشترى 100 ألف طن من القمح في مناقصة عالمية أغلقت في الثالث من يوليو تموز. واشترى الأردن 50 ألف طن يمكن توريدها من أي منشأ بسعر 283 دولارا للطن شاملا تكاليف الشحن من أميريوا وذلك للشحن في النصف الثاني من أكتوبر تشرين الأول. واشترى 50 ألف طن من القمح الأوكراني بسعر 287 دولارا من نيبولون للشحن في النصف الأول من ديسمبر كانون الأول.

«أرامكو» ترفع سعر الخام العربي الخفيف لآسيا 40 سنتاً

شعار ارامكو

قالت ارامكو السعودية إنها رفعت سعر خامها العربي الخفيف للمشترين الآسيويين في اغسطس بمقدار 40 سنتا.

وقالت الشركة المملوكة للدولة إنها حددت سعر البيع الرسمي لشحنات الخام العربي الخفيف لآسيا بما يزيد 1.90 دولار للبرميل عن متوسط خامي عمان ودبي ارتفاعا من مستوى يزيد 1.50 دولار في يوليو. وظل سعر البيع الرسمي لشحنات الخام الخفيف للولايات المتحدة ثابتا دون تغيير عند ما يزيد 45 سنتا للبرميل فوق مؤشر أرجوس بينما ارتفع سعر نفس الخام في الشحنات المتجهة إلى شمال غرب أوروبا 55 سنتا إلى مستوى يقل 70 سنتا للبرميل عن المتوسط المرجح لبرنت.

بقيمة 2.2 تريليون ريال

«الاقتصاد السعودي» يحقق المرتبة السابعة عالمياً في وضع الاستثمار الدولي

فادي العجاجي

حقق الاقتصاد السعودي المرتبة السابعة عالمياً من حيث وضع الاستثمار الدولي في عام 2011م «أحدث بيانات متوفرة لدى صندوق النقد الدولي»، حيث بلغ صافي وضع الاستثمار الدولي للمملكة «الأصول الخارجية ناقصا الخصوم الخارجية» 2.19 تريليون ريال «583.7 مليار دولار». بينما جاءت اليابان في المرتبة الأولى برصيد 3255 مليار دولار، والصين في المرتبة الثاني برصيد 1775 مليار دولار، ثم المانيا برصيد 1074 مليار دولار، تلتها سويسرا برصيد 863 مليار دولار، ثم هنج كونج برصيد 704 مليارات دولار، ثم سنغافورة برصيد 674 مليار دولار «الجدول رقم 1 والرسم البياني».

وقد تمكن الاقتصاد السعودي من تحسين أدائه مع الاقتصاد العالمي خلال الأعوام الأخيرة ليرتفع صافي وضع الاستثمار الدولي للمملكة من 1.81 تريليون ريال بنهاية عام 2010م إلى 2.19 تريليون ريال بنهاية عام 2011م، أي بنسبة نمو بلغت 20.1 في المئة .

ووضع الاستثمار الدولي «International Investment Position-IIP» يحدد موقف الدول الدائنة والمدينة عالمياً. والفرق بين ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي أن الأول يقيس المعاملات الخارجية خلال فترة زمنية محددة عادة تكون سنة، أم الثاني فيوضح رصيد الاقتصاد من الأصول والخصوم المالية الخارجية في تاريخ محدد.

ويتوقع أن يحافظ الاقتصاد السعودي على ترتيبه العالمي في وضع الإستثمار الدولي خلال عام 2012م وأن يحقق مراكزا متقدما في نهاية عام 2013م لاسيما مع الأداء المميز الذي حققه الاقتصاد السعودي في عام 2012م. حيث سجل فائض الميزانية العامة للدولة للعام المالي 1433/1434هـ «2012م» أعلى مستوى له في تاريخه عند 376 مليار ريال.

وكانت وكالة التصنيف الائتماني العالمية «فيتش» قد توقعت أن يستقر متوسط سعر مزيج برنت عند 105 دولار للبرميل، وهو ما يعني أن عام 2013م سينضح بالفوائض المالية للمملكة.

ويعزز من هذه التوقعات النتائج الايجابية التي حققها ميزان المدفوعات الذي يقيس الحقوق والالتزامات الناشئة بين المملكة والعالم الخارجي خلال عام 2012م. فقد حافظ الاقتصاد السعودي على مكانته كثالث أكبر اقتصاد عالمي من حيث حجم فائض الحساب الجاري في ميزان المدفوعات خلال عام 2012م. حيث بلغ فائض الحساب الجاري للمملكة 664.6 مليار ريال «177 مليار دولار» مرتفعا بنسبة 11.8 في المئة عما كان عليه في عام 2011م، وجاء الاقتصاد الالماني في المرتبة الأولى بفائض يقدر بنحو 238 مليار دولار، تلاه الاقتصاد الصيني بحوالي 214 مليار دولار «جدول رقم 2».

المركزي الإماراتي يعلن تصفية فروع بنك الاعتماد والتجارة الدولي

أبوظبي – «كونا»: أعلن مصرف الامارات المركزي امس تصفية جميع فروع «بنك الاعتماد والتجارة الدولي» العاملة في الامارات.

وأوضح المصرف في بيان ان محافظ المصرف سلطان السويدي اجتمع مع المصفي الدولي لبنك «الاعتماد والتجارة الدولي» جاك ديفلو والمصفين المحليين لفروع البنك في دولة الإمارات للاعلان رسميا عن انتهاء أعمال تصفية فروع البنك في الامارات. وأضاف ان أعمال تصفية البنك تأتي بموجب قرار رئيس مجلس إدارة المصرف المركزي بشأن إغلاق وتصفية فروع البنك في الامارات.

وذكر البيان ان المصفي العام جاك ديفلو تسلم خلال اللقاء نسخة من تقرير المصفين المحليين النهائي حول أعمال تصفية فروع البنك في الدولة.

وقال انه تم إبلاغ المصفي العام بالإجراءات التي اتخذها المصرف المركزي بموجب القوانين السارية ومنها مخاطبة وزارة الاقتصاد لإشهار انتهاء التصفية في السجل التجاري وشطب قيد فروع البنك من السجل التجاري وإبلاغ وزارة العدل في الامارات والجهات الرسمية الأخرى ذات العلاقة.

«السعودي للاستثمار» يرفع أرباحه إلى 634.7 مليون ريال في 6 أشهر

عبدالله بن جمعة

نشر البنك السعودي للاستثمار النتائج المالية الأولية للفترة المنتهية في 30/06/2013 والتي اظهرت صافي ربح خلال الربع الثاني يبلغ 320.4 مليون ريال مقابل 222.4 مليون ريال للربع المماثل من العام السابق وذلك بارتفاع قدره 44 في المئة ، ومقابل صافي ربح للربع السابق بلغ314.3 مليون ريال وذلك بارتفاع قدره 2 في المئة .

وبلغ إجمالي إيرادات العمليات خلال الربع الثاني 518.7 مليون ريال مقابل 419.4 مليون ريال للربع المماثل من العام السابق وذلك بارتفاع قدره 24 في المئة كما بلغ صافي ربح العمولات الخاصة خلال الربع الثاني 343.4 مليون ريال مقابل 306.5 ملايين ريال للربع المماثل من العام السابق وذلك بارتفاع قدره 12 في المئة .

وبلغ صافي الربح خلال ستة أشهر 634.7 مليون ريال مقابل 434.6 مليون ريال للفترة المماثلة من العام السابق وذلك بارتفاع قدره 46 في المئة . بينما بلغت ربحية السهم خلال ستة أشهر 1.15 ريال مقابل 0.79 ريال للفترة المماثلة من العام السابق.

وبلغ إجمالي إيرادات العمليات خلال ستة أشهر 1.024.1 مليون ريال مقابل878.0 مليون ريال للفترة المماثلة من العام السابق وذلك بارتفاع قدره 17 في المئة . كما بلغ صافي ربح العمولات الخاصة خلال ستة أشهر 683.0 مليون ريال مقابل 597.1 مليون ريال ريال للفترة المماثلة من العام السابق وذلك بارتفاع قدره 14 في المئة .

وبلغت الموجودات كما في 30/06/2013م 66.659 مليون ريال مقابل 53.464 مليون ريال للفترة المماثلة من العام السابق وذلك بارتفاع قدره 25 في المئة . وبلغت الاستثمارات كما في 30/06/2013م 16.100 مليون ريال مقابل 9.167 ملايين ريال للفترة المماثلة من العام السابق وذلك بارتفاع قدره 76 في المئة . وبلغت محفظة القروض والسلف كما في 30/06/2013م 40.414 مليون ريال مقابل 29.795 مليون ريال للفترة المماثلة من العام السابق وذلك بارتفاع قدره 36 في المئة . وبلغت ودائع العملاء كما في 30/06/2013م 48.560 مليون ريال مقابل 38.080 مليون ريال للفترة المماثلة من العام السابق وذلك بارتفاع قدره 28 في المئة

الجالية التركية تتوقع نمو العلاقات السياحية والتجارية والاستثمارية مع الكويت

أكد نسيم عمر أوغلو رئيس الجالية التركية في الكويت عمق العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الكويت وتركيا وقال خلال مهرجان الأخوة التركية الكويتية والذي أقيم في جامعة الخليج وحضره عدد من المسئولين الكويتيين وأبناء الجالية الكويتية في الكويت أن الأرقام تؤكد نمو العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات.

وأشاد أوغلو بدور وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية د. عادل الفلاح وإدارة المسجد الكبير ومراقبة الجاليات والمهتدين الجدد لرعايتهم للمهرجان ودعمهم ومساندتهم المستمرة للجالية التركية، كما توجه الجالية بالشكر لكل من بيت التمويل الكويتي «بيتك»، وشركة الكاظمي، وشركة الأسس والخطوط الجوية التركية لرعايتهم المهرجان.

بدوره أشاد السفير التركي مراد صالح تامر في كلمته بالعلاقات الكويتية – التركية، التاريخية والمتميزة، لاسيما وتطورها المستمر على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والسياحية، منوها إلى رابط الأخوة والصداقة والرؤى المشتركة بين الطرفين، مشيرا إلى أن العلاقات توجت أخيرا من خلال زيارة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح إلى تركيا، واستقباله من قبل الرئيس التركي عبدالله غول.

من جهته أوضح وزير التربية والتعليم وزير الأشغال السابق في تركيا عمر دينجر خلال كلمته في المهرجان أن السنوات الأخيرة شهد تناميا واضحا في أعداد السياح الكويتيين إلى تركيا وكذلك في حجم التبادل التجاري وحجم الاستثمارات الكويتية في تركيا.

«سابك» الأولى عربياً بقيمة سوقية بلغت 74.8 مليار دولار

«فوربس» تكشف النقاب عن أقوى 10 شركات عربية لعام 2013

كشفت فوربس عن أقوى 500 شركة عربية مدرجة في أسواق 10 بلاد عربية. ووصلت الإيرادات التي تحققها الشركات الـ 500 المذكورة في القائمة مجتمعة إلى أكثر من 330 مليار دولار، بصافي أرباح قيمتها نحو 63 مليار دولار، وإجمالي قيمة سوقية بحوالي 750 مليار دولار بحسب جريدة الأنباء الكويتية.

وفيما يلي الترتيب حسب رأسمال المال الشركات الـ10 الأوائل في الدول العربية: المركز الأول: سابك – السعودية «بتروكيماويات» القيمة السوقية: 74.8 مليار دولار، الإيرادات: 50.4 مليار دولار، الأرباح: 6.6 مليارات دولار.

المركز الثاني: الإتصالات السعودية «إتصالات» القيمة السوقية: 21.7 مليار دولار، الإيرادات: 15.8 مليار دولار، الأرباح: 1.9 مليار دولار.

المركز الثالث: إتصالات – الإمارات العربية المتحدة «إتصالات» القيمة السوقية: 21.8 مليار دولار، الإيرادات: 9 مليارات دولار، الأرباح: 1.8 مليار دولار.

المركز الرابع: QNB – قطر «مصرف» القيمة السوقية: 25.7 مليار دولار، الإيرادات: 4 مليارات دولار، الأرباح: 2.3 مليار دولار.

المركز الخامس: السعودية للكهرباء – السعودية «الطاقة» القيمة السوقية: 15.3 مليار دولار، الإيرادات: 9 مليارات دولار، الأرباح: 682.9 مليون دولار.

المركز السادس: مصرف الراجحي – السعودية «مصرف» القيمة السوقية: 26 مليار دولار، الإيرادات: 4 مليارات دولار، الأرباح: 2.1 مليار دولار.

المركز السابع: أوريدو – قطر «إتصالات» القيمة السوقية: 10 مليارات دولار، الإيرادات: 9.3 مليارات دولار، الأرباح: 800 مليون دولار.

شعار سابك

«ساكسو»: توقعات برفع المركزي الأوروبي سعر الفائدة بنسبة 0.5 في المئة

قال تقرير سوق ساكسو على مدى الأسابيع القليلة الماضية ركز السوق على موضوع واحد فقط، الا وهو آفاق السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي. ربما يكون من المضحك أن تكون التوقعات المتعلقة بارتفاع معدل الفائدة في منطقة اليورو قد زادت هي الأخرى، كونها علقت في التيار المنخفض للأسواق الأمريكية. في مرحلة ما، بدأت أسواق العقود الآجلة بالتوقع أن يرفع البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة بنسبة 0.5 في المئة بحلول يونيو المقبل.

وأضاف التقرير ليس ذلك الأمر ممكنا بأي حال من الأحوال! فالتناقض الصارخ بين ثروات منطقة اليورو واقتصادات أمريكا سوف يصبح أكثر وضوحا من أي وقت مضى مع مرور أيام السنة الحالية. لم يعد أحد يعبأ بما يقول أعضاء البنك المركزي الأوروبي ولا يحترم رأيهم في الأسابيع القليلة الماضية لأنهم قرروا أن البنك المركزي الأوروبي مستعد من الناحية الفنية لأسعار اعتماد فائدة سلبية على الودائع، ولكن بينما بدأ الغبار بالانقشاع عن التغيرات المحدثة على سياسة الاحتياطي الفيدرالي وزوال صدمة المستجدات، فإن الأسواق سوف تبدأ مرة أخرى بتوقع تفاوتا في أسعار الفائدة –أكثر تباينا من أي وقت مضى– يكون له عواقب سلبية للغاية على اليورو مقابل الدولار الأميركي».

وتابع لا ألوم متتبعي هذه المدونة على ظنهم أنني كنت أكثر هوسا بأسعار الفائدة بشكل عام ومجلس الاحتياطي الاتحادي على وجه الخصوص خلال الأسابيع القليلة الماضية. نعم اعترف بخطئي، ولكن أظن أنني في المقابل معذور، ذلك لأن:

نيك بيكروفت

تجارة الفائدة هي الشغل الشاغل والوحيد للمحفظة الوقائية أو صندوق التحوط الاستثماري الذي أعمل فيه والمسمى سي فيو جلوبل ماكرو انترست رايت بروجرام.

في رأيي المتواضع جدا، فإن التسهيل الكمي للاحتياطي الفيدرالي «تابرجيت» كان القصة الأكبر في الأسواق لما يزيد عن أربع سنوات وتسعة أشهر.

وأضاف: هناك قصص أخرى يمكننا التفكر فيها. وحتى لا أبتعد عن موضوع هواجسي المتعلقة بسعر الفائدة، فإنني أتناول الصين أولا وقبل كل شيء. هنا، شهد الأسبوع الماضي تطبيقا حادا لما يسمى بالصفعة التأديبية على المعصم للبنوك المحلية، ذلك لأن بنك الصين الشعبية –في تكتيك لا شك في أنه أجيز من و أقر من الحكومة الصينية– قد سمح لمعدل الفائدة البنكية على الضمانات الفورية بأن يصل إلى 13.8 في المئة في 20 يونيو، وهو ارتفاع كبير مقارنة بما كان عليه في الشهر الماضي حيث كان مستقرا عند 2 أو 3 في المئة فقط. قصد البنك بذلك أن يُعلم البنوك أن السيولة الغير محدودة لم تكن لتبقى متوفرة بشكل فوري، وخصوصا عدم تمويل الإقراض العقاري. ضخ البنك الشعبي الصيني منذئذ المزيد من النقد ولكنها زيادة قليلة، إلا أن الأسعار لا تزال مرتفعة. تسربت تقارير مفادها أن البنك الشعبي الصيني قد وعد البنوك بأن يوفر لهم السيولة إذا لزم الأمر، ولكن فقط لتمويل الإقراض «الحقيقي» للاقتصاد بدلا من المضاربات العقارية.